المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 26-07-2006 العـــدد : 4671
الصفحـات : 13 المسلسل : 84

إسرائيل دولة مارقة لا خلاق لها

آفاق عالمية

روبرت برايس

إسرائيل دولة مارقة لا خلاق لها. إن جميع المناقشات حول تحقيق السلام في الشرق الأوسط تعود دائما إلى القرارين 242 و338. ومع ذلك فإن القرارات الوحيدة التي تريد إسرائيل الالتزام بها هي القرارات التي تعينها على توسعها الإقليمي ومغامراتها العسكرية المنفلتة من عقالها.

خبير عالمي في شؤون الطاقة

ليتصل أحدكم بسرعة لو سمحتم ويطلب شرطة المفارقات.

يطالب الإسرائيليون بأن تلتزم لبنان وكل أطراف العلاقة الأخرى في الشرق الأوسط بقرار مجلس الأمن رقم 1559. ومعلوم أن القرار يطالب بنزع سلاح جميع الميليشيات في لبنان، بما فيها، بطبيعة الحال، ميليشيا حزب الله.

في 22 تموز (يوليو)، نشر رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق بنيامين نتنياهو مقالاً في صفحات الرأي في صحيفة "وول ستريت جورنال"، أشار فيه إلى قرار مجلس الأمن رقم 1559. وصرح قائد حزب الليكود اليميني بأن إخفاق لبنان في نزع سلاح حزب الله كان "خرقاً مباشراً" للقرار المذكور. وأضاف أن إسرائيل لم تستخدم إلا "جزءاً يسيراً من قوتها الضاربة، بل إنها تتوخى أقصى الحذر حتى تتجنب إيذاء المدنيين إلى أقل قدر ممكن."

وبالنظر إلى تحمس نتنياهو في الاستشهاد بقرارات الأمم المتحدة، وبالنظر إلى أن عدد الضحايا المدنيين في لبنان تجاوز 300 قتيل حتى الآن (وكثير من الضحايا الأبرياء هم من النساء والأطفال)، وحيث إن دمار البنية التحتية في لبنان أصبح شبه تام، فإنني أعتقد أنه قد حان الوقت لأن نبحث من جديد موضوع قرارات الأمم المتحدة. وفي هذه الأثناء دعونا نلقي نظرة على مدى التزام إسرائيل بالقرارات المذكورة.

دعونا نبدأ بالقرار رقم 242. صدر هذا القرار بالإجماع عن مجلس الأمن في 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1967، بعد فترة وجيزة من انتهاء حرب الأيام الستة. تؤكد افتتاحية القرار على "عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب." ولكن الجزء الحساس في القرار يتحدث عن أنه لا يمكن تحقيق "السلام العادل والدائم" إلا من خلال إجراءات بعينها. وأول بند في قائمة هذه الإجراءات هو "انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراض احتلتها في النزاع الأخير".

دعونا ننتقل الآن إلى القرار رقم 338، الذي صدر كذلك بالإجماع. صدر القرار بتاريخ 22 تشرين الأول (أكتوبر) 1973 في محاولة لوضع حد لحرب يوم الغفران. هذا القرار أقصر من القرار 242 بكثير، وهو يطالب إسرائيل وجيرانها بوقف الاقتتال على الفور "والبدء فوراً بعد وقف إطلاق النار، في تنفيذ" قرار مجلس الأمن رقم 242.

يقترب المجتمع الدولي الآن من مرور أربعة عقود على صدور القرار 242. وخلال هذه العقود الأربعة، استمر الإسرائيليون في التشويش على القرار والالتفاف عليه بل حتى إنكار العبارات الواضحة فيه. خلال هذه العقود الأربعة، واصل الإسرائيليون احتلالهم العسكري للضفة الغربية وقطاع غزة. خلال هذه العقود الأربعة، واصل الإسرائيليون احتلال الأرض الفلسطينية بل سرقتها علناً من خلال إنشاء عشرات المستعمرات.

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 26-07-2006 العـــدد : 4671
الصفحـات : 13 المسلسل : 84

وخلال العامين الماضيين استمر الإسرائيليون في بناء جدار سيجعل استيلاءهم على مساحات واسعة من الأرض الفلسطينية احتلالاً دائماً بحكم الأمر الواقع.

إن الحديث عن القرارين 242 و338 يكتسب الآن أهمية خاصة. لماذا؟ سأقول لكم لماذا. في 27 آذار (مارس) 2002، تبنت الجامعة العربية، بناء على اقتراح من الملك عبد الله بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية (الذي كان ولياً للعهد في ذلك الحين)، خطة سلام تدعو جميع الدول العربية إلى الاعتراف بإسرائيل. ولتحقيق هذه الغاية، طالبت الخطة بتنفيذ القرارين 242 و338 (وهل هناك سبيل أخرى؟). لاحظ أن التصويت على الخطة المذكورة جاء أثناء مؤتمر الجامعة العربية الذي كان منعقداً في بيروت، المدينة التاريخية التي استحالت الآن إلى مقبرة تملأها الأنقاض بفعل العمليات العسكرية الإسرائيلية.

كانت خطة السلام العربية غير عادية وخارجة عن المألوف، خصوصاً أنها صدرت عن المملكة العربية السعودية، التي لم تكن تعترف بإسرائيل. كان جوهر خطة الملك عبد الله يتألف من عنصرين: "الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي التي احتلت منذ عام 1967، بما في ذلك مرتفعات الجولان السورية" و"القبول بدولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة." وفي مقابل ذلك توافق الدول العربية على إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل "وتعتبر الصراع العربي - الإسرائيلي منتهياً."

انهارت خطة السلام هذه منذ عام 2002. وهناك أسباب كثيرة لانهيارها. وإذا أردنا الدخول في لعبة إلقاء اللوم على الأطراف المتسببة في الوضع الحالي في لبنان فإنه لن يعجزنا أن نعدد عدداً كبيراً من الأطراف باعتبارها الأسباب المؤدية إلى النزاع الحالي. فهناك فساد السلطة الفلسطينية، الدعم الإيراني لحزب الله، الصوت الحاد لحماس، حمق القيادة السورية وفسادها، وضعف الحكومة اللبنانية.

ولكن الحقيقة البسيطة هي أنه حين يتعلق الأمر بالالتزام بأعراف السلوك الدولية، في القضايا التي من قبيل تعذيب السجناء، أو احتجاز السجناء دون تهم، أو تدمير البنية التحتية للمنشآت المدنية مثل محطات الكهرباء، فإن إسرائيل دولة مارقة لا خلاق لها. إن جميع المناقشات حول تحقيق السلام في الشرق الأوسط تعود دائماً إلى القرارين 242 و338. ومع ذلك فإن القرارات الوحيدة التي تريد إسرائيل الالتزام بها هي القرارات التي تعينها على توسيعها الإقليمي ومغامراتها العسكرية المنفلتة من عقالها.

لذلك أرجو يا نتنياهو أن تريحنا من عناء مواعظك حول قرار مجلس الأمن رقم 1559.

خاص بـ «الاقتصادية»